

## تقرير مراجع الحسابات المستقل

الموقرين

إلى/ السادة مساهمي شركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق  
شركة مساهمة سعودية

التقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

## الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة تهامة للإعلان والعلاقات العامة والتسويق ("الشركة") (والشركات التابعة لها) يُشار إليهما جميعاً ("المجموعة")، والتي تتضمن قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣، وقائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والتي تشمل الإيضاحات والسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، وباستثناء أثر التعديلات المحتملة والتي كان من الممكن لنا تحديد مدى ضرورتها فيما لو تمكنا من الحصول على البيانات والمعلومات المشار إليها في فقرة "أساس الرأي المتحفظ" الواردة في تقريرنا أدناه. فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

## أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الإيضاح (١/٦) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة للإستثمارات في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية بالقوائم المالية الموحدة المرفقة، الذي يشير إلى أنه تم تسجيل استثمار المجموعة في شركة جي والتر طومسون مينا، وهي شركة زميلة تم الاستحواذ عليها في السنوات السابقة، والتي تم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية بناءً على قوائم مالية معدة من قبل إدارة الشركة، بمبلغ ٢٠,٠٤٣,٠٠٠ ريال سعودي في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣، وتم تضمين حصة المجموعة من الدخل الشامل للشركة أعلاه بناءً على قوائم مالية معدة من قبل إدارة الشركة والبالغة ربح بمبلغ ٣,٨٤١,٨٧٥ ريال سعودي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والبالغة خسارة شاملة أخرى بمبلغ ٢٤٢,٩٣٣ ريال سعودي في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ولم نستطع الحصول على أدلة مراجعة كافية بطريقة مباشرة أو من خلال إجراءات مراجعة بديلة بشأن أرصدة استثمار المجموعة في الشركة أعلاه كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣، وكذا حصة المجموعة في صافي الخسارة الشاملة للشركة أعلاه لنفس الفترة، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كان من الضروري إجراء أي تعديلات على هذه المبالغ.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، وقد قمنا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

## عدم التأكد الجوهري المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح (٤/٢) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، والذي يشير إلى أنه لدى المجموعة خسائر متراكمة بمبلغ ٨٢,٨ مليون ريال سعودي ونسبة ١٦٦٪ من رأس مال الشركة كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣ م (٣١ مارس ٢٠٢٢ م: ٢٦,٥ مليون ريال سعودي بما يمثل ٥٣٪ من رأس مال الشركة)، كما تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ ٨٦,٧ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣ م (٣١ مارس ٢٠٢٢ م: ٥٠,٣ مليون ريال سعودي)، كما أنه لدى المجموعة تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية بمبلغ ١١,٩ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣ م (١٨,٤ مليون ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٢ م)، تشير هذه الظروف إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يؤثر شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل كمنشأة مستمرة. وكما هو مبين في الإيضاح (٤/٢) قامت الإدارة بإجراء تقييم لمقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وبناءً على ذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة المرفقة على أساس مبدأ الاستمرارية. لم يتم تعديل رأينا بخصوص هذا الأمر.

## أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية القصوى عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، وإننا لا نقدم في هذه الأمور رأياً منفصلاً. فيما يلي وصفاً لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجتها:

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

## أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

الإجراءات المتخذة تجاه أمور المراجعة الرئيسية	أمور المراجعة الرئيسية
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بالتحقق من وجود وتقييم المخزون:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>حضور الجرد الفعلي للمخزون الذي قامت به إدارة المجموعة.</li> <li>تقييم التصميم ومدى فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية عن الدورة المحاسبية الخاصة بالمخزون.</li> <li>تقييم مدى ملائمة وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية الموحدة.</li> <li>اختبار صحة قياس المخزون بسعر التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.</li> </ul>	<p><b>مخزون:</b> كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣م، بلغ رصيد مخزون المجموعة ٣٠٠٣ مليون ريال سعودي (٣١ مارس ٢٠٢٢م: ٤٥٠٥ مليون ريال سعودي) حيث يتجاوز ما نسبته ٣٤٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٠٪ من إجمالي موجودات المجموعة، (٣١ مارس ٢٠٢٢م: ٣٩٪ من إجمالي الموجودات المتداولة و ٢٢٪ من إجمالي الموجودات)، ونظراً لأهمية رصيد المخزون والتقييمات والافتراضات المرتبطة بتقادمه والإنخفاض في قيمته فإن هذا الأمر اعتبر أمراً رئيسياً للمراجعة.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (١٥/٣) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة للسياسة المحاسبية المتعلقة بالمخزون، والإيضاح رقم (١٠) حول الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالمخزون.</p>
<p>قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية فيما يتعلق بتحقيق الإيرادات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتعلقة بتحقيق الإيرادات الخاصة بالمجموعة من خلال الأخذ بالاعتبار متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي ١٥ المعتمد في المملكة العربية السعودية "الإيرادات من العقود مع العملاء".</li> <li>تقييم التصميم والتطبيق واختبار مدى الفاعلية التشغيلية للإجراءات الرقابية للمجموعة، بما في ذلك الإجراءات الرقابية لمكافحة الغش عند إثبات الإيرادات وفقاً لسياسة المجموعة.</li> <li>فحص معاملات الإيرادات، على أساس العينة، وإجراء اختبارات قطع للإيرادات التي تمت في بداية أو نهاية السنة لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها في الفترة الصحيحة.</li> <li>اختبار معاملات الإيرادات، على أساس العينة، والتحقق من المستندات المؤيدة، والتي تضمنت إشعارات الاستلام الموقعة من العملاء، لضمان دقة وصحة إثبات الإيرادات.</li> </ul>	<p><b>تحقق الإيرادات:</b> خلال السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م، بلغت إيرادات المجموعة من العمليات المستمرة ٨١٠٩ مليون ريال سعودي تقريباً (٣١ مارس ٢٠٢٢م: ٧٦٠٤ مليون ريال سعودي تقريباً).</p> <p>يستمر وجود ضغوطات على المجموعة لتحقيق الأهداف والتوقعات مما قد يؤدي إلى وجود تحريفات في الإيرادات. ويعتبر تحقق الإيرادات أمر مراجعة رئيسي لوجود مخاطر باحتمال قيام الإدارة بتجاوز الإجراءات الرقابية لتحريف معاملات الإيرادات.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٢٧/٣) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة للسياسة المحاسبية المتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء، والإيضاح رقم (٢٠) حول الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالإيرادات من العمليات المستمرة.</p>
<p>لقد اشتملت إجراءات مراجعتنا لتقييم مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم التصميم والتنفيذ والضوابط الرقابية الرئيسية للإدارة المتعلقة بالرقابة الائتمانية وتحصيل الديون وتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة؛</li> <li>إجراء تقييم، على أساس العينة، حول ما إذا كانت البنود الواردة في تقرير أعمار الذمم المدينة التجارية قد تم تصنيفها ضمن الفئة المناسبة للأعمار من خلال مقارنة العناصر الفردية في التقرير مع المستندات الأساسية، والتي تضمنت فواتير المبيعات وإشعارات تسليم البضائع؛</li> <li>الحصول على فهم للمؤشرات والافتراضات الرئيسية الخاصة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبق من قبل الإدارة، بما في ذلك البيانات التاريخية للتعرض في السداد ومعدلات الخسارة المقدرة من الإدارة؛</li> <li>تقييم مدى معقولية تقديرات مخصص الخسارة الخاص بالإدارة من خلال التحقق من المعلومات المستخدمة من قبل الإدارة لتكوين مثل هذه الأحكام، بما في ذلك اختبار مدى دقة البيانات التاريخية للتعرض في السداد وتقييم ما إذا كانت معدلات الخسارة التاريخية قد تم تعديلها بالشكل المناسب بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية والمعلومات التي تتسم بالنظرية التطلعية للمستقبل؛ و</li> <li>التحقق، على أساس العينة، من الإيصالات النقدية المستلمة من العملاء بعد نهاية السنة المالية المتعلقة بأرصدة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣م مع كشوفات البنكية ومستندات التحويل ذات الصلة.</li> </ul>	<p><b>ذمم مدينة تجارية:</b> كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣م، سجلت المجموعة مخصص انخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى بمبلغ ١٧٠٩ مليون ريال سعودي (٣١ مارس ٢٠٢٢م: ١٢٠٦ مليون ريال سعودي).</p> <p>يعتمد مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى الخاص بالمجموعة على مدى تقدير الإدارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي سيتم تكبدها، والتي يتم تقديرها من خلال الأخذ في الاعتبار تاريخ الخسائر الائتمانية، وأعمار الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى، وتاريخ سداد العملاء والمركز المالي للعملاء وإجراء تقييم للظروف الاقتصادية العامة الحالية والمتوقعة. وكل ذلك ينطوي على درجة عالية من حكم الإدارة.</p> <p>لقد حددنا مخصص الانخفاض في قيمة الذمم المدينة التجارية كأمر مراجعة رئيسي لأن تسجيل المخصص يُعد أمراً غير موضوعي بطبيعته ويتطلب حكماً إدارياً هاماً، مما يزيد من مخاطر الخطأ أو تحيز الإدارة المحتمل.</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (١٦/٣) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة للسياسة المحاسبية المتعلقة بـ ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى، والإيضاح رقم (١١) حول الإفصاح عن الأمور المتعلقة بـ ذمم مدينة تجارية وأرصدة مدينة أخرى.</p>

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى وتتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما أننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها. وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال عملية المراجعة، أو تظهر بطريقة أخرى أنها تحتوي على تحريف جوهري. فيما لو استنتجنا عند قراءة تقرير المجموعة السنوي للسنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م أنه يحتوي على تحريفات جوهريّة، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك. إن المكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي للمجموعة.

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهريّة إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بعملية المراجعة. ونظل المسؤولون الوحيدون عن رأينا.

## تقرير مراجع الحسابات المستقل (تتمة)

## مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة. لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وبحسب مقتضى الحال إجراءات الوقاية ذات العلاقة.

ومن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية القصوى عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تُعد الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أنه من المتوقع بشكل معقول أن تفوق التبعات السلبية لفعل ذلك فوائد المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

عن الخراشي وشركاه



عبد الله سليمان المسند  
ترخيص رقم (٤٥٦)



الرياض في:

٤ ذو الحجة ١٤٤٤ هـ

٢٢ يونيو ٢٠٢٣ م